

# قانون مقترح لتنظيم عمل الباعة لجائلين

تم اعداد هذه الدراسة والتي تم من خلالها تصميم استمارة استبيان تم توزيعها على ٥٠٠ من الباعة الجائلين فى ٥ محافظات تنتشر فيها تجارة الباعة الجائلين .

وقد قام فريق البحث الخاص بعمل ورقة السياسات بعقد ٣ لقاءات رئيسية مع ممثلى الباعة الجائلين فى الاسكندرية والقاهرة والجيزة وبورسعيد لاستكمال بعضالتساؤلات والاطروحات.

ترجع اهمية اتخاذ حزمة من السياسات والاجراءات لاحداث تغيير فى الاتجاهات والممارسات الحكومية تجاه الباعة الجائلين امر هام وضرورى لعدة اسباب :-

١- ان الباعة الجائلين يمثلون اكثر من ٥ مليون مواطن على الاقل.

٢- ان مهنة بائع متجول تعتبر فرصة عمل اوجدها المواطن نفسه وبالتالي فان هذه الفرصة لم تكلف الدولة الاف الجنيهات كغيرها من فرص العمل تصل تكلفة الفرصة على الاقل فى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة عشرون الف جنية.

٣- ان تلك الفئة بدأت منذ عام ٢٠٠٠ يدخل فيها الحاصلين على مؤهلات عليا واصبح هيكل الباعة الجائلين مختلف تماما عما كان عليه واصبح بدخله جميع المؤهلات .

٤- ان انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر فى مصر اصبح الفقراء يمثلون حوالى ٤٨% فان وجود الباعة الجائلين امر هام وضرورى فى توفير السلع او بعض خدمات لفئات عريضة من الشعب حيث تقل تكلفة ما يتم بيعه من السلع او خدمات لتتماشية مع امكانيات الطبقات الفقيرة.

٥- يجب ايضا ان يؤخذ فى الاعتبار ان البائع المتجول نفسه هو مستهلك لمواد و سلع تباع ايضا فى الاسواق وهو دائما يبحث عن السلعة الرخيصة بصرف النظر عن مدى جودتها .

٦- ان مهنة الباعة الجائلين بدأت تجذب بعض الذين لا يتمتعون بالجنسية المصرية مثل تواجد السودانين - الصينيين فى الاسواق بسبب الكثر من المشاكل الامنية ولذا فانه مطلوب توفير مجموعة من السياسات والاجراءات التى تحد من ذلك.

٧- ان فرص الانحراف والاتجاه الى التطرف والارهاب او تجارة المخدرات والممنوعات والبلطجة سوف تزداد اذا لم تراعى مجموعة من السياسات تقنين الوضع الذى يحمى المجتمع من المخاطر .

٨- ان حقوق الانسان والمواطن فى السكن والعمل ينصب ايضا على البائع المتجول فى انه تكون هناك مجموعة من السياسات تعطيه حق من الحقوق الضرورية له وهو حق البيع وحق الترخيص وحق العمل ولذا فان السياسات المتوازنة مع القوانين والاعراف الدولية امر حتمى وضرورى.

٩- انه لا بد من وضع مجموعة من السياسات التى تؤهل وتشجع وتجذب تلك الفئة الى القطاع الرسمى للدولة الامر الذى يساعد على دمج هذه الفئة ضمن الاطار العام للاقتصاد.

١٠- يجب الا تكون تلك المجموعة المقترحة من السياسات هدفها جذب وجباية الاموال من الباعة الجائلين بل تطوير وتنظيم وتقنين هذا القطاع .

١١- ان العدالة الاجتماعية ومراعاة وضع سياسات خاصة بتحقيق الضمان الاجتماعى للبائع المتجول واسرته امر ضرورة وحتمى ولذا فانه لا بد من اتخاذ سياسات مشجعة ومحفزة نحو نظام تامين اجتماعى متوازن للبائع المتجول .

فورقة السياسات الخاصة بالباعه الجائلين والتي سوف تتحقق بتوفير اليه مؤسسية للباعه الجائلين اتحاد عام لهم وجمعيات فى محافظات مصر ومن هنا يصبح على الجمعيات دور تتوقعه الحكومة وعلى الحكومة دور تتوقعه الجمعيات .

### **ومن التوقعات الحكومية لمنظمات الباعه الجائلين المقترحة :-**

١- ان تلتزم بالقوانين وان يتواجد اعضائها بصفة شرعية .

٢- عرض وتقديم المشاكل بشكل صادق وواقعى .

٣- اتخاذ مواقف متوازنة .

٤- احترام الثقة .

٥- المشاركة المسئولة .

### **ومن توقعات الجمعيات عن الدور الذى يمكن ان تقوم به الحكومة :-**

١- استقرار السياسات والتشريعات .

٢- قواعد ادارية وتنظيمية مناسبة .

٣- اتاحة الاتصال والحصول على استجابة من المسؤولين .

٤- احترام الثقة المتبادلة .

٥- التقليل سياسات العنف والمصادره لبضائع الباعه الجائلين اعضاء الجمعيات .

٦- تحقيق فرص المشاركة وتوفير المعلومات .

ومن هنا يتضح اهمية المشاركة فى صياغة السياسات العامة فالمشرعين فى حاجة الى معلومات كافية عن قضايا ومشاكل الباعه الجائلين والى الرأى العام وكذلك المساعدة اثناء صياغة القوانين .